الممارسات المحاسبية الجزائرية في ظل النظام المحاسبي المالي

الاحتياجات والتحديات

Algerian accounting practices under a financial accounting system

Needs and challenges

فريد عوينات

جامعة قاصدي مرباح، ورقلة – الجزائر

a.farid26@yahoo.fr

ملخص:

تهدف الدراسة إلى إجراء تحليل للبيئة المحاسبية الوطنية من خلال الإجابة على الإشكالية المتمثلة في البحث عن الإضافة التي قدمها النظام المحاسبي المالي للممارسات المحاسبية وذلك من خلال التحليل لاحتياجات (معدو ومستخدمو المعلومات المحاسبية) من المحاسبة و أيضا أهم التحديات التي لازالت تواجه تطبيقه، وتوصلنا من خلال ذلك إلى مجموعة من النتائج أهمها غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة في التسيير وغياب ثقافة الإفصاح واقتصاره بشكل كبير على الأغراض الجبائية، كل ذلك يؤثر على المحاسبة كوسيلة لصنع القرارات الاقتصادية في بيئة الأعمال الوطنية .

الكلمات المفتاحية: بيئة الأعمال الوطنية، نظام المحاسبي المالي، ممارسة المحاسبية، معايير المحاسبية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي.

Abstract :

The objective of the study is to analyze the national accounting environment by answering the problem of looking for the addition of the financial accounting system to the accounting practices by analyzing the needs of the organizers and users of accounting information and the most important challenges still facing the application, We have reached a series of results, the most important of which is the lack of a culture of internal use of accounting in management and the absence of a culture of disclosure and limited to a large tax purposes, All this affects accounting as a means of making economic decisions in the national business environment.

Key words: national business environment, accounting practice, financial accounting system, accounting standards and international financial reporting standards.

I. تمهيد :

يسعى مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) إلى تطوير مجموعة واحدة من المعايير الدولية للإبلاغ المالي (IFRS) رفيعة المستوى الواضحة والقابلة للتطبيق والمقبولة عالميا، بناءً على مبادئ مفصلة بشكل واضح، إلا أنّ هذه المعايير المحاسبية عرفت العديد من الانتقادات في بدايات مسار الانتشار وربما أهم ما وصفت به (أنها عملية معقدة وصعبة التطبيق وصالحة لبيئات محاسبية خاصة تتوفر على ظروف اقتصادية وإمكانيات خاصة، وأنها عملية صناعة تخضع لضغوطات سياسية ومصالح دول معينة وتكتلات اقتصادية على حساب بقية الدول)، لكن الشيء الواقع والأكيد أن هاته المرجعية بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 أصبحت محل شك ، بل اتُّهمت على أنّها وراء تسريع ودورية الأزمات المالية العالمية، ما يطرح العديد من التساؤلات الجادة حول الجهة المستفيدة من نشرها على الصعيد الدولي في إطار العولمة.

– **إشكالية الدراسة** : الجزائر من الدول النامية التي تشهد تحولات كبيرة للنهوض بالتنمية المحلية خاصة منذ العقدين الأخيرين، وكما هو معروف أن اقتصادها مرتبط بدرجة كبيرة على صادرات المحروقات (اقتصاد مبني على الريع)، والتي تساهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي، وخلال بدايات العقد الفائت سعت هيئة التوحيد الوطنية بتطبيق مجموعة من الإصلاحات، أثمرت بما يُعرف بـ " **النظام المحاسبي المالي** " والذي يعكس وبشكل كبير تطبيق مجموعة كبيرة من معايير المحاسبة الدولية، وخلال أول سنة من تطبيق النظام وفي تصريح وزير المالية، في حديث خص به وكالة الأنباء الجزائرية " أن نظام المحاسبة المالية الذي دخل حيز التنفيذ في شهر جانفي 2010 والذي هو مستوحى بقدر كبير من المرجعية الدولية يضمن "شفافية أكبر" و"عرضا أوضح للوضعيات المالية".

لكن واقع الحال أن بيئة الأعمال الوطنية لا تزال تعاني من صعوبات لمسايرة التطورات الحاصلة في بيئة الأعمال الدولية بالرغم من الانتقادات الموجهة إليها هذا من جهة، من جهة أخرى جبائيا في السنوات الخمس الأولى لتطبيق النظام المحاسبي المالي فقدت الجزائر الكثير من المداخيل، فوفق في تقرير المجلس الوطني للمحاسبة؛ أنّ إدارة الضرائب عجزت عن تحصيل ما يقارب 110 مليار دولار من الضرائب التي ضاعت محل تهرب ضريبي نهاية عام 2014، ووفقا للتقرير فإن التحصيل الضريبي بلغ عام 2014 ما يقارب 1264 مليار دينار (11 مليار دولار) و هو ما يعادل 11% من المستحقات الضريبية[1]. لذلك بعد أكثر من عشر سنوات من صدور النظام المحاسبي المالي تسعى هذه الدراسة للبحث في **الإضافة التي قدمها النظام المحاسبي المالي (SCF) للممارسات المحاسبية في بيئة الأعمال الجزائرية و أهم التحديات التي لا زالت تواجه تطبيقه**، وتندرج تحت هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هي أهم التغيرات والنتائج التي حصلت في الممارسة المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؟
- ما هي أهم التحديات التي لا تزال تعاني منها الممارسات المحاسبية بعد تطبيق النظام المحاسبي المالي؟

الدراسات السابقة :

- **نسيبة بوراوي:** (**D'une comptabilité d'économie planifiée à une comptabilité de marché, stratégie et reformes comptables**) **2007**؛ الدراسة عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه ، بجامعة باريس دوفين بفرنسا، تطرقت إلى إستراتيجية التوحيد أو توافق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر من خلال الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق وركزت على البيئة الاقتصادية والسياسية ونظام المحاسبة في سياقين مختلفين، وقد أظهرت أن عملية تطوير النظام المحاسبي المالي كانت تحت تأثير المؤسسات الدولية بما فيها البنك الدولي، الذي وجه لفاعلين مهنيين (المجلس الوطني للمحاسبة، وزارة المالية) ضرورة إصلاح المخطط الوطني المحاسبي[2].

- **خالد مقدم** : (**تبني المعايير المحاسبية الدولية " حالة الجزائر "**) **2009**: الدراسة عبارة عن رسالة لنيل شهادة الماجستير بجامعة سعد دحلب بالبليدة ، تدور حول إشكالية : كيف يمكن تبني المعايير المحاسبية الدولية كنظام محاسبي في ظل البيئة الاقتصادية الجزائرية ، وقد استعمل الباحث استبيان لاستقراء واقع إمكانيات تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر ، ومن أهم ما خلصت إليه

الدراسة، في الجزائر لا تشكل المعلومة المحاسبية عاملا مهما في اتخاذ القرارات مثل قرار منح القرض، عقد الصفقات، ...، لذا فإننا نجد إنتاجها وإيصالها، ثم تخزينها ، مع غياب حلقة استغلالها، و الإصلاح المحاسبي ضرورة مهمة، إلا أنه لا يكون كافي، فالنظام المحاسبي هو نظام فرعي يتلقى مدخلاته من مجموعة من الأنظمة كما أنه يصادر مخرجاته إلى هذه الأنظمة وبالتالي فإن التنسيق بين هذه الأنظمة من حيث تلاؤمها أمر ضروري لتحقيق نجاحها[3].

- **باديس بن عيشة وحميد فاطمة: (Facture culturel et pratique comptable en algerie) 2013 :** الدراسة مقال نشر بمجلة الباحث حول إشكالية هي: ما هو تأثير العامل الثقافي على الممارسة المحاسبية في الجزائر، وتحقيق ذلك يتم بالاعتماد على نموذج " Hofsted et Gray" ، ومن أهم ما خلصت له الدراسة هو أن ثقافة أي مجتمع تؤثر على تصميم وتطبيق أي نظام محاسبي ، وتطبيق النظام المحاسبي المالي المستوحى من المعايير يتطلب تغييرا في الثقافة المحاسبية الجزائرية[4].

- **شريقي عمر: (التنظيم المهني للمراجعة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية) 2013**: الدراسة عبارة عن أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة سطيف 1، حول إشكالية رئيسية وهي :ما مدى توفر التنظيم المهني للمراجعة في الجزائر على الخصائص والمتطلبات الكفيلة بنجاح وتطور المهنة مقارنة بتونس والمملكة المغربية، وتمت على ضوء المقارنة عناصر التنظيم المهني للمراجعة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، وقد توصل الباحث إلى أن التنظيم الحالي للمهنة في الجزائر لا يتوفر على العديد من الخصائص الكفيلة بنجاح وتطور المهنة[5].

- **صافو فتيحة: (أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية) 2016** :الدراسة عبارة عن أطروحة للحصول على شهادة دكتوراه بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف و الإشكالية: ما هي الأبعاد التي وصل إليها النظام المحاسبي المالي في وضعه الحالي للإيفاء بمتطلبات القياس والإفصاح المحاسبي وفق المعايير المحاسبية ومعايير الدولية للإبلاغ المالي في تحديثاتها المتواصلة ، وتمت في الدراسة المقارنة بين أسس القياس والعرض والإفصاح المحاسبي وفق النظام المحاسبي بما تحدده المعايير المحاسبية والمعايير الدولية للإبلاغ المالي، ومن أهم ما خلصت إليه : يمكن العمل على الارتقاء بالعمل المحاسبي في الجزائر إلى مستوى متطلبات التوافق مع المعايير المحاسبية ومعايير الدولية للإبلاغ المالي لإعداد قوائم مالية بمواصفات تلبي احتياجات المستثمر المحلي والأجنبي على حد سواء، إذا تمت إعادة النظر في صياغة النظام المحاسبي المالي بإعداد معايير محلية قابلة للتعديل كلما استلزم الأمر ذلك وفق الظروف والإمكانيات المحلية[6].

- **أمال مهاوة : (محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الانتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية : دراسة حالة الجزائر) 2016**: الدراسة عبارة أطروحة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة قاصدي مرباح بورقلة، تطرقت إلى إشكالية: كيف يمكن تحقيق التوافق بين الأطراف الفاعلة في إدارة التغيير المحاسبي، لبلوغ مستوى كاف من القبول والاعتراف لضمان شرعية الإصلاح المحاسبي ونجاحه بالجزائر، وللقيام بذلك اعتمدت الباحثة دراسة ميدانية لعرض تجربة الجزائر باستخدام المقابلة والملاحظة والتحليل الوثائقي، ومن أهم ما خلصت إليه ، أن الجهود التي بذلتها الدولة الممثلة في المجلس الوطني للمحاسبة لضمان انتقال ناجح وسليم تكاد تكون عديمة التأثير في الواقع، نتيجة للقطيعة القائمة بينها وبين أصحاب المهنة، وكذلك غياب علاقة تمثيل والدفاع عن مصالح واحتياجات المؤسسات الاقتصادية المعني الأول بتطبيق النظام المحاسبي المالي[7].

- **خليل طيار وباديس بن عيشة: (تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية) 2016**: الدراسة عبارة عن مقال منشور في مجلة الباحث وتدور حول إشكالية أساسية وهي: تحديد الأبعاد التي تساعد على بناء نموذج محاسبي للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية يساهم في تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع بما يضمن التوازن الفعال بين تلك المصالح ، ومن أهم ما خلصت إليه الدراسة، خيار النموذج المحاسبي للتجميع يجب أن يراعى في بناءه تحقيق التوازن بين مصلحة مختلف الأطراف المعنية كأساس لصون المصلحة الوطنية ، وهو البعد الذي غاب عند إرساء النظام المحاسبي المالي بعد عملية الإصلاح المحاسبي التي لا يوجد اتفاق حول خلفيتها ، وأهدافها وحتى مصدر تمويلها وهذا لضعف بيئة المحاسبة وخصوصيتها الثقافية والتاريخية وتأثرها بنظام حوكمة قائم على الريع[8] .

- **طاطا إيمان : (أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر) 2017**: الدراسة أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه بجامعة الجزائر3 ، تدور حول إشكالية أساسية: ما هي العوامل البيئية المؤثرة في التطور المحاسبي في الجزائر ، وتمت الدراسة من خلال الاستعانة بالمقابلات الميدانية مع الخبراء والمعالجة الإحصائية للمعطيات ومن أهم ما خلصت إليه الباحثة : أنه يتحكم بالتطور المحاسبي في الجزائر كلا من درجة هيمنة القطاع العام، وطبيعة النظام الجبائي ، وبدرجة أكبر حجم الاقتصاد غير الرسمي ، ولا يعتبر عامل الانفتاح عاملا مؤثر في التطور المحاسبي في الجزائر[9].

II. الإطار القانوني للممارسات المحاسبية :

إن الإطار القانوني للممارسات المحاسبية الوطنية يتم وفق " مرسوم أو قرار أو أمر أو تعليمة أو نظام "، بحيث تختلف المسميات بحسب السلطة التي قامت بإصدارها (رئيس الجمهورية، رئيس حكومة، وزير مالية، البرلمان ...الخ). من الملاحظ أن كل الإجراءات والقواعد المنظمة للممارسات المحاسبية الوطنية تصدر في شكل تشريعات للمعنيين ومما يجعلها قليلة المرونة في الاستجابة للمتغيرات البيئية وذلك لطبيعة عملية الإصدار وبذلك يصبح جل تركيز الممارسين هو التحقق من مدى مطابقة القوائم المالية للتشريعات أكثر من الاهتمام بمراعاة الإفصاح الملائم لمستخدمي تلك القوائم، وتتجلى مصادر الممارسة المحاسبية الحالية في :

- **النظام المحاسبي المالي**: هو بعد المخطط المحاسبي العام **(PCG)** والذي صدر سنة 1957، والمخطط المحاسبي الوطني **(PCN)** الذي صدر سنة 1975، صدر النظام المحاسبي المالي (**SCF**) وفق (القانون رقم 07-11، والمرسوم التنفيذي رقم 08- 156، والقرار المؤرخ في 26 جويلية سنة 2008، والمرسوم التنفيذي رقم 09-110)، أما عن القوانين المكملة للنظام المحاسبي المالي أو ما يعرف بالمحاسبات الخاصة فهي (" النظام 09-04 والنظام 09-05 " الخاصة بالبنوك، التعليمة رقم 89 الصادرة عن وزارة المالية والخاصة بوحدات التأمين و/أو إعادة التأمين)، و النظام المحاسبي المالي مستوحى من معايير المحاسبية الدولية الصادرة إلى غاية 2004[10] والتي عرفت عدة تغيرات وتعديلات وإصدار معايير جديدة.

المعايير الدولية للإبلاغ المالي: هي المعايير والتفسيرات التي تصدر عن مجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) متمثلة في (IAS، SIC، IFRS، IFRIC)، ولقد تم بنائها وفق أسس ومبادئ أهمها، الجوهر فوق الشكل و مفهوم القيمة العادلة...، ووفق ما جاء في رسالتها، عملها يخدم الصالح العام عن طريق تعزيز الثقة والنمو والاستقرار المالي على المدى الطويل في الاقتصاد العالمي[11].

- **القانون التجاري**: نظم القانون التجاري العمل المحاسبي الجزائري في المواد التالية: (المادة 01 و من المادة 09 إلى 12)[12]، وبالإضافة إلى ذلك، يلزم الأشخاص المعنويون التجاريون بالقيام أو بتكليف شخص آخر للقيام بالتحقيق في حساباتهم وحواصلهم والتصديق عليها حسب الأشكال التي نص عليها القانون، والقيام بعملية النشر المنصوص عليها قانوناً تحت مسؤوليتهم المدنية والجزائية(ميزانية وحسابات النتائج)[13]، هذا بالإضافة لإحكام عامة تتعلق بالشركات التجارية جاءت في المواد من المادة 544 إلى 550 وهي مصنفة إلى: (شركة التضامن، شركة التوصية البسيطة، شركة المحاصة، شركة المساهمة، شركة التوصية بالأسهم، الشركة ذات المسؤولية المحدودة، الشركة ذات المسؤولية المحدودة ذات الشخص الوحيد)[14].

- **القانون الجبائي**: يتم التشريع الجبائي عن طريق (الاتفاقيات الجبائية، قانون المالية، القوانين الجبائية، النصوص التنظيمية الجبائية، مناشير وتعليمات)، أما القوانين الجبائية فهي تتمثل في " قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة ، قانون الرسم على رقم الأعمال ، قانون الضرائب غير المباشرة، قانون الطابع، قانون التسجيل ، قانون الإجراءات الجبائية ".[15]

كما أنه هناك حاليا نوعين من الخضوع، نظام حقيقي ووفقه يجب مسك محاسبة منتظمة وتقديم تصريحات شهرية (**G50**) وتصريحات سنوية متمثلة في قوائم (ميزانية جبائية وحسابات نتائج و13 ملحق)، ونظام جزافي غير معني بمسك محاسبة منتظمة يخضع لضريبة جزافية وحيدة (IFU)، ويتم تحديد آجال التصريح في قانون المالية الموافق لسنة الخضوع، وعادة أخر أجل أربعة أشهر تلي تاريخ إقفال الحسابات.

III. تشخيص بيئة الأعمال الوطنية ومستخدمو المعلومات المحاسبية:

1- النسيج المؤسساتي والغرض من المحاسبة: عند تحليل للمؤسسات الناشطة في بيئة الأعمال الوطنية نجد أنها تنقسم إلى قسمين مؤسسات تنشط في السوق الرسمي ومؤسسات تنشط في السوق غير الرسمي:

1.1- النسيج المؤسساتي (السوق الرسمي) :

- المؤسسات الخاصة : يمثل القطاع الخاص النسبة العظمى للنسيج الاقتصادي الوطني 98% وذلك بحوالي 915316 وحدة، وتمثل 866110 وحدة رقم أعمالها السنوي أقل من 20 مليون دينار، و46071 وحدة رقم أعمال السنوي يقع بين 20 و200 مليون دينار[16].
- المؤسسات العمومية : بينما يمثل القطاع العام نسبة 1.8%من النسيج الاقتصادي الوطني وذلك بحوالي 16718 وحدة، و تمثل 6916 وحدة برقم أعمال " أقل من 20 مليون دينار "، و6558 وحدة برقم أعمال يقع بين 20 و200 مليون دينار[17].
- المؤسسات الأجنبية : إضافة لذلك تُمثل المشاريع الأجنبية والتي تنشط في الجزائر ما عدده (676 مشروع) نسبة 1 % (المحلي 99%)، بقيمة 2741691 مليون دينار بنسبة 21% [18]، وترتكز المشاريع الأجنبية المباشرة بالجزائر بنسبة 57.1% في مجال الصناعة (الطاقة) بقيمة 1681400 مليون دينار[19].

عند التحليل لهذا النسيج المؤسساتي نجد أنّ المؤسسات الخاصة (الصغيرة والمتوسطة[20]) تمثل أغلبية المؤسسات وتمتاز عادة بكَون المسير فيها هو المالك و يهدف من المحاسبة إلى تقليل الأعباء الجبائية قدر الإمكان، إضافة إلى أنّ أغلب هذه المؤسسات تستعين بمكاتب محاسبة خارجية، وهو ما يعكس عدم الاهتمام والحاجة للمحاسبة [21] ، بينما المؤسسات الخاصة (الكبيرة) فمنطق التسيير والمنطق المالي لهذا النوع من المؤسسات كشف عن عجز النظام المحاسبي المالي عن مسايرة احتياجاتها بالرغم من أن بعضها يعتمد على المحاسبة في التسيير الداخلي (لتسيير المخزونات و التحكم في الأنشطة ....) [22]، أما المؤسسات العمومية فيهدف المسير إلى إعداد القوائم المالية التي يطلبها القانون (جبائيا)، هذا بالرغم من أن كفاءة المسير وبقاءه في منصبه مرتبطة بقُدرته على تحقيق النتائج الايجابية وأيضا بالقرارات العليا خاصة المؤسسات الكبيرة، بينما المؤسسات الأجنبية فالقوائم المحاسبية التي تقوم بإعدادها هي قوائم مفروضة قانونا (جبائية)، خاصة وأن النظام المحاسبي المالي بنسخة 2004 بعيد جدا عن متطلباتها في الأسواق الخارجية وبعيدا جدا عن قوائمها المالية المجمعة ما يزيد من أعباء تحويلها للكيان الأم، كل ذلك جعل ويجعل من الممارسة المحاسبية الحالية في بيئة الأعمال الوطنية مجرد التزام وعبء اتجاه إدارة الضرائب.

2.1- السوق الموازية (السوق غير الرسمي):

يشكل النشاط غير الرسمي في الجزائر نسبة كبيرة من الاقتصاد ويشمل العديد من النشاطات سيما الخدمات والصناعات التحويلية والفلاحة والتجارة الخارجية والتوزيع، وفقا لوزارة التجارة تم تسجيل منذ 2010 أكثر من 206.5 مليار دينار جزائري قيمة مبادلات تجارية غير مُفوترة وهذا إلى غاية نهاية 2014، ويمثل القطاع الفوضوي حوالي 40% من الدخل الوطني الخام[23]، تكمن المشكلة في هذه الكيانات أنها تُمكّن شريحة واسعة من البطالين من الحصول على دخل وأيضا تُمكّن العائلات من الحصول على سلع وخدمات تحتاجها غير موجودة أو بأسعار اقل من السوق الرسمية، نتج عن ذلك:

- ❖ عدم استخدام الوسائل الحديثة للدفع، بحيث تتم العمليات التجارية على نطاق واسع نقداً؛
- ❖ عدم التحكم في السوق الموازية لبيع العملات والتي تشكل نسبة كبيرة من التداول خارج الإطار القانوني.

يتبين أن نسبة كبيرة من الأنشطة الاقتصادية لا يُمكن مراقبتها وذلك بالرغم من الإجراءات المتخذة أهمها : (تحديد الحد المطبق على عمليات الدفع التي تتم بوسائل الدفع الكتابية عن طريق القنوات المالية والبنكية، وتنفيذ برنامج للمطابقة الجبائية الإرادية للأموال

غير الرسمية المودعة لدى البنوك، وتسهيل عمليات الحصول على السجل التجاري) ، هذا ما انعكس وينعكس على التقييم والقياس المحاسبي وذلك بتقديم معلومات لا تعبر عن الواقع الفعلي للمؤسسات، وبالتالي تؤثر على دور المحاسبة كوسيلة لاتخاذ القرار.

2- مصادر تمويل المؤسسات الاقتصادية:

تختلف مصادر التمويل الخارجية للمؤسسات من الاقتراض عن طريق البنوك إلى البورصات ويختلف حجم هذين العنصرين من دولة إلى أخرى، و كل منهما يؤثر ويتأثر بمستوى الممارسة المحاسبية الموجودة :

1.2- البورصة الجزائرية:

تتكون بورصة الجزائر من (السوق الرسمي، سوق السندات، وسوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وسوق سندات الخزينة العمومية)، و المؤسسات المدرجة في بورصة الجزائر لا تتعدى خمسة مؤسسات" أليانس للتأمينات، أن سي أ رويبة، م.ت.ف. الأوراسي، صيدال، بيوفارم "[24]، لذلك تعتبر في مستوى ضعيف جدا من حيث (عدد المؤسسات وحجم التداول) بالرغم من مرور عقدين على تأسيسها وبالرغم من التحفيزات الجبائية الممنوحة للمستثمرين(أرباح الأسهم، عوائد السندات) أو للمؤسسات (رأس المال المفتوح في البورصة)، وفق ما أوصت به منظمة الأمم المتحدة في مجال التنمية سنة 2011، أنه لكي تتطور وتنشط البورصة يجب بلوغ رأس مال قدره 40 مليار دولار في خمس سنوات مقبلة ، أما رأسمالها لسنة 2016، يبلغ 15 مليار دينار جزائري ، من الناحية المحاسبية والمالية والمؤسسات المدرجة يجب عليها تقديم كشوف الحسابات مرتين في العام، عملا بأحكام النظام رقم 2-2000 المؤرخ في 20 جانفي سنة 2000[25] ، وغياب نشاط البورصة يرجع لـ :

- بالنسبة للمؤسسات: تتمثل أساسا في الخوف من الإفصاح والشفافية وأيضا إمكانيات الحصول على قروض وتمويل دون اللجوء إلى السوق المالي، هذا فضلا عن النسيج المؤسساتي الذي يغلب عليه شركات فردية وعائلية تمويلها ذاتي[26]؛
- بالنسبة للمستثمرين: تتمثل في صعوبة الوصول إلى المعلومة عن المؤسسات ومدى مصداقيتها، وأيضا تدهور القدرة الشرائية للفرد هذا فضلا عن التعامل بالسندات التي يعتريها بعض الحرج من الناحية الدينية.

2.2- البنوك الجزائرية:

لقد وضع قانون النقد والقرض 90-10؛ آليات للتمويل ووضع هيكل للنظام المصرفي يعتمد على مستويين : بنك مركزي وقطاع آخر من البنوك يتكفل بالنشاط المصرفي التقليدي كجمع المدخرات ومنح الائتمان، بلغ سنة 2017 عدد البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة 29[27]، وتعد البنوك الجزائرية من أضعف البنوك والمؤسسات المصرفية في المنطقة، كما يعد النظام المصرفي الجزائري متأخرا مقارنة بالنظام المصرفي لدول الجوار وذلك وفقا لتقديرات الهيئات المالية الدولية، منها (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، ذلك بالرغم من الوفورات المالية التي عرفتها البلاد في السنوات القليلة الماضية جراء انتعاش أسعار النفط.

يفترض أن يكون للبنوك دور قوي في تطوير إنتاج والإفصاح عن المعلومات المحاسبية، فمن الناحية الإجرائية المؤسسات الراغبة في الحصول على قرض استثماري عليها تكوين ملف الضمان (الرهن الذي يكون عقار أو منقول) وتقديم (كشوف الميزانية وجدول حسابات النتائج) خاصة ثلاث سنوات الأخيرة ، غير أن دور البنوك الجزائرية في الوقت الحالي في التأثير على الإفصاح المحاسبي محدود جدا، وذلك لسببين :

- أغلبية المؤسسات الموجودة فردية وعائلية و بالتالي تمويلها ذاتي وهي غير مجبرة بإعداد قوائم (محاسبية) غير جبائية، وذلك لعدم الحاجة إليها؛

❖ الأهمية بالنسبة للبنوك لحصول المؤسسات على القروض هي الضمانات المقدمة ومعلومات خارجية (ميزانية جبائية عوض المحاسبية) لترجمة عامل المردودية، وذلك لعدم ثقته في المعلومات المحاسبية المقدمة[28] .

3- المحاسبة في الجزائر مهنيا وأكاديميا :

عرفت المهنة والتعليم الجامعي المتعلق بالمحاسبة مجموعة من التغيرات والتطورات للتوافق مع تطبيق النظام المحاسبي المالي لكن بالرغم من كل ذلك لا تزال هناك نقائص تستوجب إيجاد الحلول المناسبة :

1.3- المهنة المحاسبية:

مهنة المحاسبة القوية لها تأثيرها الكبير على تطور الممارسات المحاسبية بشكل عام، قبل صدور النظام المحاسبي المالي شهدت مهنة المحاسبة صراعات داخلية بين أصحاب المصالح والتي أضعفت من دورها في التأثير على الممارسة ، بحيث أدى هذا الوضع إلى انعكاسات عديدة ربما أهمها أن المسابقة الوطنية للحصول على شهادة خبير في المحاسبة لم تنظم لمدة أكثر من 10 سنوات وهي أعلى الدرجات المهنية في المحاسبة على المستوى الوطني، مما أدى إلى نقص كبير في عدد الخبراء المحاسبين، وفي سنة 2010 قامت وزارة المالية بإعادة تنظيم المهنة وذلك بإصدار القانون رقم 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، ووفق لهذا أصبح التكفل بتكوين الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات من طرف مؤسسة تعليم مختصة تابعة لوزارة المالية، والتكفل بتكوين المحاسبين المعتمدين من طرف مؤسسات تابعة لوزارة التكوين المهني ، علما أن المهنة عرفت مرحلتين سابقتين :

- 1971-1991: بموجب الأمر 71-82، سيطرة هيئة حكومية " المجلس الأعلى لتقنيات المحاسبة " .
- 1991-2010: بموجب القانون 91-08 سيطرة منظمة مهنية " المنظمة الوطنية للخبراء المحاسبين، محافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين ".

كما شهدت المهنة؛ إبتداءً من سنة 2013 العودة لتنظيم الامتحان النهائي بصفة انتقالية للحصول على شهادة خبير محاسب لكل من (دورة أكتوبر 2013، دورة نوفمبر 2014، دورة نوفمبر 2015 ، دورة أفريل 2015، دورة أكتوبر 2016)، وبذلك وصل العدد سنة 2017: خبراء المحاسبين 295، محافظي الحاسبات 2039، محاسبين معتمدين 1732[29] ، والملاحظ هو زيادة كبيرة في عدد المهنيين على المستوى الوطني ، لكن ما يعاب عن المهنة المحاسبية حاليا وأصحابها واتهامهم بأنهم غائبين عن التأثير في الممارسة من خلال :

❖ غياب الاهتمام والقيام بممارسات خاطئة خاصة في السنوات الأولى للانتقال، حيث اكتفى معظم المحاسبون لضمان الانتقال نحو SCF بالاعتماد على نفس قواعد المخطط السابق مع تحويل حسابات المدونة القديمة وما يقابلها في المدونة الجديدة [30]؛

❖ غياب الوعي الكافي بأهمية التأهيل المهني الدولي، واكتفاء الإطارات المحلية بالتأهيل الأكاديمي المحلي التقليدي، وأحيانا انعدام هذا الأخير[31]؛

❖ غياب سيطرة الهيئات المهنية المشرفة على تنظيم المهنة في تحديد المعرفة المتخصصّة التي يجب أن يكتسبها المرشح لممارسة المهنة سواء في المرحلة الجامعية أو بعدها[32].

2.3- التعليم المحاسبي:

يعد التعليم بصفة عامة من الأمور الأساسية في تطوير الاقتصاديات والنهوض بالمجتمعات، وللتعليم المحاسبي بصفة خاصة مكانة مهمة لان جودة مخرجاته يستفيد منها المجتمع بالكامل، وتعد الجامعات في مقدمة الجهات المسؤولة عن إعداد محاسبين مؤهلين لمزاولة المهنة بكفاءة .

بدأ تدريس المحاسبة وفق المعطيات المحاسبية الدولية في الجامعات الوطنية من خلال التعليمة الوزارية رقم 02 : تتضمن تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 باللغتين العربية والفرنسية [33]، ويتم حاليا تدريس مجموعة من المقاييس تتعلق بالممارسة المحاسبية الوطنية (المحاسبة المالية، محاسبة المعمقة، ومحاسبة الشركات، وجباية المؤسسة ،...الخ) ومقاييس أخرى تتعلق بالممارسة المحاسبية الدولية (المعايير المحاسبية الدولية، معايير المراجعة الدولية، الأنظمة المحاسبية المقارنة، النظم الضريبية الدولية،...الخ)، وبالرغم من الإصلاحات التي تمت بقيت المخرجات الجامعية ضعيفة جدا ويرجع ذلك بشكل أساسي إلى :

- ضعف الحجم الساعي للدروس بحيث أن السداسي بالجامعة يمثل على الأكثر شهرين، ما يقابله 13 حصة بمعدل 40 ساعة مخصصة للمحاسبة المعمقة ، مقارنة بفرنسا مدة 190 ساعة وبالتالي لا مجال للمقارنة[34].
- عدم وجود طلب اقتصادي واجتماعي حقيقي على منتجات البحث المحاسبي سواء من القطاع العام أو القطاع الخاص.

وأيضا ما يتوقع منه زيادة الفجوة بين الجانب الأكاديمي والجانب المهني ما حدث سنة 2010 وهو المنع بين ممارسة مهنة المحاسبة و التعليم وذلك بصفة مأجورة والذي يقتضي قيام صلة خضوع، باستثناء القيام بمهام البحث في مجال المحاسبة بصفة تعاقدية أو تكميلية[35].

IV. التحديات التي تواجهها الممارسة المحاسبية:

تواجه الممارسات المحاسبية الوطنية مجموعة من التحديات تدفع في التقليل من دور وأهمية المحاسبة في البيئة الوطنية والتي من أهمها :

1- سيطرة القوانين الجبائية :

ارتبطت الممارسة المحاسبية لفترة طويلة من الزمن بالأهداف الضريبية، لكن مع النظام المحاسبي المالي تفاءل المحاسبون بأن العلاقة بين المحاسبة والضرائب ستكون على الأقل أقل ارتباطا مما كانت عليه في السابق وذلك لـ :

- أنّ الجزائر انتقلت من الاقتصاد الموجه أين يكون فيه تدخل الدولة بشكل مباشر إلى مرحلة اقتصاد السوق؛
- أنّ روح النظام المحاسبي المالي جاءت لخدمة مجموعة من المستخدمين حسب ما هو موضح في القوانين المتعلقة به ؛
- أن من بين أهم المبادئ التي اعتمد عليها النظام المحاسبي المالي مبدأ تغليب الواقع الاقتصادي على الشكل القانوني.

لكن نجد في قانون المالية لسنة 2015 [36] : إخضاع الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون والشركات والتعاونيات التي تمارس نشاطا صناعيا أو تجاريا أو حرفيا أو مهنة غير تجارية ، الذين لا يتجاوز رقم أعمالهم السنوي ثلاثون مليون دينار إلى ضريبة جزافية وحيدة(IFU) ، مما يشجع هذه الفئة على عدم مسك محاسبة منتظمة .

إضافة لذلك وفق قانون المالية التكميلي لسنة 2009[37] : يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة، أي أنه حتى بالنسبة للفئات المعنية بمسك محاسبة منتظمة فالأولوية دائما تكون للتشريعات الجبائية.

2- سيطرة السوق الموازية :

السوق الموازية تمثل نسبة كبيرة من الأموال لا يستفيد منها الاقتصاد (جبائيا، شبه جبائيا)، وهي أيضا تشكل تهديد للسوق الرسمي على المدى الطويل من خلال عدم قدرته على المنافسة، ما ينعكس حتما عن الحاجة من المحاسبة، خاصة وأن المحاسبة علم يخدم

مصلحة المجتمع وذلك من خلال ما توفره للهيئات الحكومية المسؤولة عن الاقتصاد القومي معلومات اللازمة لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بـ :

- تحديد الأرباح الحقيقة للمؤسسات والشركات المعنية بدفع الضرائب من خلال متابعتهم للمسك والتصريح المحاسبي؛
- التخطيط ورسم السياسات للفترة الحالية أو للفترات المستقبلية من خلال معلومات تجميع الحسابات القومية (الناتج المحلي الإجمالي ، الناتج القومي الإجمالي).

في ظل سيطرة السوق الموازية وتنامي حجمها تتأثر الممارسة المحاسبية، وحتما العلاقة عكسية بينهما كلما زاد حجم السوق الموازية كلما أثر سلبا على المحاسبة بحيث تفقد دورها وقوتها [38]، وبالتالي تأثيرها في الحفاظ على استمرار تطور الدولة والمجتمع.

V. الخلاصة :

تسعى المحاسبة لكي تعطي صورة شاملة وصادقة عن الكيانات من خلال مجموعة من القوائم المالية والتي تسمح باتخاذ قرارات اقتصادية رشيدة، عرفت الممارسات المحاسبية فترة تطبيق المخطط المحاسبي الوطني الكثير من القصور والنقائص مما استدعى تغييرها، أملا من هذا التغيير تحقيق جملة من الأهداف خاصة على الصعيد الاقتصادي، و عرفت بيئة المحاسبة منذُ بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي الكثير من التغيرات، غير أنها بقيت على المستوى الشكلي فواقع الممارسة المحاسبية الحالية لا يعكس ذلك بحيث نجد :

- غياب ثقافة الاستخدام الداخلي للمحاسبة كوسيلة للتسيير واتخاذ القرارات باستثناء بعض المؤسسات الخاصة الكبيرة ؛
- غياب ثقافة الإفصاح المحاسبي و استخدام المحاسبة محدود جدا ومقتصر بشكل كبير على الأغراض الجبائية ؛
- غياب ثقافة الطلب على المعلومة المحاسبية في اتخاذ القرارات مثل قرار منح القرض والاستثمار، وعقد الصفقات؛
- غياب ثقافة الاهتمام بالمحاسبة والتكوين المحاسبي لدى المهنيين (مكاتب المحاسبة الخارجية).

ويرجع ذلك لمجموعة العوامل التي تم تحليلها سابقا وبشكل أساسي لطبيعة الاقتصاد الذي تغلب عليه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العائلية والفردية وكذلك لغياب دور فعال للبورصة، وأيضا لتأثير النظام الجبائي (IFU) ، وفق اعتقادنا إنّ الإبقاء على تطبيق الممارسة بشكلها الحالي في ظل الظروف الجديدة التي تعرفها البلاد (انخفاض أسعار البترول وتقلص حجم المداخيل)، قد يزيد من المشاكل الاقتصادية ويضعف من دور وأهمية المحاسبة كوسيلة لاتخاذ القرارات، لذلك يجب إعادة تقييم المسار المحاسبي الحالي وتأهيل الممارسة المحاسبية بما يتوافق مع تطور بيئة الأعمال بهدف أن تكون المحاسبة مؤثرة وتخدم مصلحة كل الأطراف وتؤدي دورها الصحيح .

الهوامش والمراجع:

[1] جريدة المساء الجزائرية، العدد6099، 2017/01/31، ص 5، متاح على الرابط :
www.el-massa.com/dz/index.php/component/k2/item/32277

[2] نصيبة بواري ، D'une comptabilité d'économie planifiée à une comptabilité de marché stratégie et reformes comptables، أطروحة دكتوراه، جامعة باريس دوفين ، فرنسا، 2007.

[3] خالد مقدم، تبني المعايير المحاسبية الدولية " حالة الجزائر"، رسالة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليدة، 2009

[4] باديس بن عيشة وحميد فاطمة ، Facture culturel et pratique comptable en algerie، مجلة الباحث، العدد13، 2013.

[5] شريقي عمر، التنظيم المهني للمراجعة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمملكة المغربية، أطروحة دكتوراه، جامعة سطيف 1، 2013.

[6] صافو فتيحة، أبعاد القياس والإفصاح وفق النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل التوجه نحو معايير الإبلاغ المالية الدولية، أطروحة دكتوراه ، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف ، 2016.

[7] أمال، مهاوة ، محاولة لتقييم شرعية الإصلاح المحاسبي على ضوء الانتقادات الموجهة لشرعية المعايير الدولية للتقارير المالية "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، 2016

[8] خليل طيار وباديس بن عيشة، تأهيل الممارسة المحاسبية للتجميع في بيئة الأعمال الجزائرية، مجلة الباحث، عدد 16، 2016.

[9] طاطا إيمان، أثر العوامل البيئية على التطور المحاسبي في الجزائر، أطروحة دكتوره، جامعة الجزائر3، 2016.

[10] Djelloul BOUBIR. Du SCF en général et des conséquences comptables de certains principes-conventions de base en particulier. journée d'étude du 21-03-2015. Thème : insuffisance dans l'application du SCF par les entités algériennes et opinion du CAC. P 27.

[11] www.ifrs.org/About-us/Documents/Who-We-Are-Arabic.pdf P 1, consulté le : 10/02/2016

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، القانون التجاري الجزائري، 2007، ص 9-12.

[13] المرجع السابق ، ص 225.

[14] www.joradp.dz/HAR/Index.htm p 145-146

[15] www.mfdgi.gov.dz/index.php/ar/2014-03-24-14-21-50/codes-fiscaux تاريخ الاطلاع 2017/02/10 .

[16] الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء الإقتصادي الأول، رقم 172، النتيجة النهائية للمرحلة الأولى، الجزائر ، جويلية 2012 ، ص17.

[17] الديوان الوطني للإحصاء ، الإحصاء الإقتصادي الأول، رقم 172، النتيجة النهائية للمرحلة الأولى، الجزائر ، جويلية 2012 ، ص17.

[18] www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395 , consulté le : 10/04/2017

[19] www.andi.dz/index.php/ar/declaration-d-investissement?id=395, consulté le : 10/04/2017

[20] تصنيف المؤسسات وفقا للقانون 18-01 ، المتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط ، الجريدة 77، بتاريخ 2001/12/15 .

[21] Mohamed oundelous , Aperçu sur la mise en œuvre du système comptable financière en Algérie, Revue «EL moudakik » N 3 , alger, 2015 , p 21

[22] خليل طيارو باديس بن عيشة ، مرجع سبق ذكره، ص 9.

[23] الإذاعة الجزائرية ، 2015/02/02 ، متاح على الرابط :
www.radioalgerie.dz/news/ar/article/20150202/29083.html

[24] www.sgbv.dz/ar, consulté le : 01/02/2017.

[25] www.sgbv.dz/ar/?page=rubrique&mod=212 , consulté le : 01/02/2017.

26 النقاش الاقتصادي ، بورصة الجزائر والسوق الموازية، تصريح المدير العام لبورصة الجزائر يزيد بن موهوب، متاح على الرابط:
www.youtube.com/watch?v=uPVgq3pKwEU , consulté le : 01/02/2017.

[27] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مقرر رقم 11-01 يتضمن نشر قائمة البنوك والمؤسسات المالية المعتمدة في الجزائر ، العدد02 ، مؤرخ في 02 /2017/01، ص 28.

[28] Abdelkader , Touati-tliba Mohamed, Estimation du risqué de crédit et qualité de l'information comptable en algerie , les cahiers du CREAD, N 98-99, alger, 2011/2012, page 5

[29] www.cnc.dz/news.asp?pg=news, , consulté le : 01/05/2017.

[30] أمال مهاوة، مرجع سبق ذكره، ص86.

[31] شعيب شنوف، المحاسبة المالية وفقا للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS والنظام المحاسبي المالي، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2016، ص 6 .

[32] عمر شرقي، مرجع سبق ذكره ، ص 395.

[33] المجلس الوطني للمحاسبة، تعليمة رقم 02 تتضمن أول تطبيق للنظام المحاسبي المالي 2010، مؤرخة في 29 /10/ 2009.

[34] طاطا إيمان ، مرجع سبق ذكره ، ص 73 .

[35] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، القانون 10-01 يتعلق بمهن الخبير المحاسب ومحافظ الحسابات والمحاسب المعتمد، العدد 42 ، المؤرخ 2010/06/29، ص 10 .

[36] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، قانون رقم14-10 يتضمن قانون المالية 2015، العدد78 ، مؤرخ في 30 /2014/12، ص 6.

[37] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، أمر رقم 09-01 يتضمن قانون المالية التكميلي 2009، العدد44 ، مؤرخ في 26 /2009/07، ص5.

[38] طاطا إيمان ، مرجع سبق ذكره، ص 159.